

(ج) أن تكون هذه الأشياء قد تم شحنها حتى آخر شهر سبتمبر سنة ١٩٦٣
 مادة ٣ - تستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم على الأشياء الممنوعة طبقاً لهذا القرار إذا تم انتزاعها قبل مضي ستين من تاريخ دخولها الجمورية .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويحمل به من تاريخ نشره ما

صدر بجريدة الجمهورية في ٢٢ ديمبر الأول سنة ١٣٨٢ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٥٤ لسنة ١٩٦٣

يعين السيد الدكتور مصطفى محمود حافظ في درجة وكيل وزارة ساعد المخصوصة لوظيفة سكرتير عام المركز القومي للبحوث

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة وتعديلاته ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلم القرار الجمهوري رقم ٢٠٢٦ لسنة ١٩٦٢ بربط ميزانية المركز القومي للبحوث لسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٢ ؛

وعلم موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يعين السيد الدكتور مصطفى محمود حافظ سكرتير عام المركز القومي للبحوث في درجة وكيل وزارة ساعد المخصوصة لهذه الوظيفة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية، ويحمل به من تاريخ نشره ما

صدر بجريدة الجمهورية في ١٢ ديمبر الأولى سنة ١٣٨٢ (أول سبتمبر سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٩٩ لسنة ١٩٦٣

بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلم القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الحمارك ؛

وعلم ما أرتأاه مجلس الدولة ؛

وعلم موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأئمة الشخصية والأئميات بما فيه سيارة واحدة الخاصة بأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصل للجمهورية العربية المتحدة وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج ، وكذلك موظفي الوزارات الأخرى المعينين بهذه البعثات الذين صدرت قرارات قبولهم إلى القاهرة أو إنهاء خدمتهم أو إحالتهم إلى الاستيداع قبل العمل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ولم ترد أسمائهم أو لم يتم تحديدهم من الحمارك حتى تاريخ العمل به .

وتحدد وزارة الخارجية بكشوف معتمدة منها الأشخاص الذين تسرى على أسمائهم الإعفاءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

مادة ٢ - يشترط لإعفاء الأشخاص المشار إليها في المادة السابقة ما يلي :

(أ) أن تكون هذه الأشياء قدمت على تملكها واستعمالها ستة أشهر على الأقل عند صدور قرار التقل أو إنهاء الخدمة أو الإحالة إلى الاستيداع .

(ب) أن تخصر الأشياء التي يشاهدها الإعفاء في كشف تفصيل شامل معتمد من رئيس الهيئة المختصة ومصدق عليه من وزارة الخارجية .